

الفردية والجماعية وهو ما يجيز لنا القول بأن قانون الحاجة هو المحصلة الفيزيائية لقوتين ضاغطين: قوة الاقتضاء الخارجي وقوة التسزوع الداخلي، فالأولى تستجمع الحاجة المتسلطة على الإنسان بوصفها تحديا لوجوده، والثانية تشكل مسعى الإنسان إلى الاستجابة الطبيعية.

فالذي نعنيه بقانون الحاجة هو هذا الترحح الذي عليه الإنسان مدة وجوده بين ضغط الحاجة ودافع إرضائها، وهذا القانون في تقديرنا هو الرسم البياني المفسر للوجود الانساني من خلال بعده البيولوجي.

ومن رام استغراق هذا القانون في صلب المقدمة وإمطة اللثام عن المقوم البيولوجي في التفكير العمراني توصل بيسر إلى فهم هذا التأموس المبدئي إذ في حوضه يتنزل تفسير ابن خلدون لغريزة حب البقاء، ولضرورة دوام النوع، فأما الأولى فهي ظاهرة فردية وأما الثانية فهي ظاهرة جماعية صدرت عن الأولى لأن في سعي الفرد إلى البقاء تعزيزا لمسعى الجماعة إلى الوجود.

وهكذا يتسنى للباحث لو رام استنزاف عناصر الموضوع بالبحث الكاشف والدّرس الناقد أن يستنبط ملامح التنضيد على سلم الاقتضاء البيولوجي، إذ هو واجد درجة أولى من درجات ناموس الحاجة هي درجة الاقتضاء الغذائي، ودرجة ثانية هي ضرورة الاحتماء الطبيعي في الملبس والمسكن واتقاء الموجودات المتسلطة عليه بالافتراس، ودرجة ثالثة هي حاجة التأزر البشري،